

آليات مكافحة الفساد الإداري (المملكة العربية السعودية نموذجاً)

أستاذ مساعد - جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية

د. نفيسة حامد عبد الرازق بدري

المستخلص:

بما أن الفساد الإداري ظاهرة تكاد تكون عامة ولمموسة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، مع اختلاف درجة انتشارها ومدى شعور الناس بوجودها وآليات مكافحتها لذلك كان لابد من تسليط الضوء عليها. فقد تم تناول موضوع البحث من حيث تعريف الفساد الإداري وأنواعه وخصائصه وآليات مكافحته وإبراز جهود المملكة العربية السعودية في كنموذج في هذا المجال على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وقد استعانت الباحثة بآليات المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي. وخلص البحث إلى أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله من المبادئ الثابتة في الشريعة الإسلامية والانظمة الدولية وبما أن المملكة العربية السعودية تستمد انظمتها من مبادئ واحكام الشريعة الاسلامية وفقا لما ورد في نصوص النظام الأساسي للحكم بالمملكة لذلك عنيت بحماية النزاهة والأمانة والتحذير من الفساد ومحاربه بكل صورته واشكاله، فقد تحركت المملكة بحزم وقوة لمكافحة والتصدي له باتخاذ جميع الاجراءات النظامية، وتقديم الدعم اللازم للجهات المختصة المعنية بمكافحته وفي نهاية البحث تم عرض عدد من التوصيات تصب في تفعيل آليات الفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الوظيفة العامة، استغلال النفوذ، النزاهة، الشفافية.

Mechanisms to combat administrative corruption (Saudi Arabia as a model)

Dr. Nafisa Hamed Abdelrazig Badri

Abstract:

Since administrative corruption is a phenomenon that is almost general and tangible in developed and developing countries alike, with the different degree of its spread and the extent to which people feel its existence and the mechanisms of combating it, it was necessary to shed light on it. The topic of the research has been addressed in terms of defining administrative corruption, its types, characteristics and mechanisms to combat it, and highlighting the efforts of the Kingdom of Saudi Arabia as a model in this field at the national, regional and international levels. Saudi Arabia derives its systems from the principles and provisions of Islamic Sharia in accordance with the provisions

of the Basic Law of Governance in the Kingdom. Therefore, it has been concerned with protecting integrity and honesty, warning against corruption and fighting it in all its forms and forms. The Kingdom has moved firmly and forcefully to combat it and confront it by taking all legal measures, and providing the necessary support to the relevant competent authorities. fight it At the end of the research, a number of recommendations were presented to activate the mechanisms of administrative corruption.

Keywords: administrative corruption, public office, abuse of influence, integrity, transparency.

مقدمة:

ظاهرة الفساد الإداري هي قديمة ، فقد ارتبط هذا السلوك بالإنسان منذ أن هبط على الأرض ولقد تطور هذا السلوك عبر الأزمان بحكم العلاقة بين الإنسان والبيئة وسعي المجتمعات الإنسانية إلى تحقيق مزيد من التطور.

يعد الحديث عن الفساد الإداري حديثاً بالغ الأهمية، لأن له مخاطر حقيقية تهدد حياة الناس عموماً والمجتمعات فهو يصادر ويلغي وينقل ما يستحقه شخص إلى شخص آخر نتيجة لأسباب مادية أو قبلية وغيرها. نتيجة لسلوك أفراد معينين مما يجعل المجتمع وأفراده يشعرون بالظلم واليأس والإحباط فتبدأ منظومة القيم الاجتماعية بالتدهور فيعاني بعضهم من البطالة وانتشار الجريمة.

فالفساد الإداري مشكلة تعوق التنمية لذلك أجمعت الدول على مكافحته مع اختلاف الوسائل المتبعة، فهو كأى فعل اجتماعي آخر، يتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية وغيرها فهذه العوامل تجتمع لتدفع الموظفين إلى ارتكاب ذلك السلوك الفاسد وبالتحكم في تلك العوامل يمكن أن يُقلل من انتشار هذا السلوك وعليه تقل هذه الظاهرة التي تعد طريقتاً سريعاً لإهدار موارد المجتمع ويضر بالتنمية المستدامة. والفساد الإداري من المواضيع المتشعبة ذات الأبعاد الواسعة التي توجد في مختلف المجتمعات حيث بات التصدي لها حاجة عالمية ملحة والبحث في أسباب انتشارها أمر في غاية الأهمية ولما كان الفساد الإداري يصيب المؤسسات والهيئات الإدارية لأجهزة الدولة وارتبط هذا النوع من الفساد بالوظيفة العامة والموظف العمومي إذ لا يمكن الحديث عن الفساد الإداري دون ربطه بموظف أو وظيفة عامة. وهذا ما سنوضحه من خلال هذه الدراسة.

أولاً: مشكلة الدراسة:

يُعدُّ الفساد الإداري من أكبر المشكلات التي تواجه حكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وتقف عائقاً في تحقيق تنميتها المستدامة وهو يُعدُّ إحدى آفات العصر. ولما كانت المجتمعات العربية كغيرها تعاني من ظاهرة الفساد الإداري الذي تعاني منه كافة المجتمعات كان لا بُدَّ من دراسة الظاهرة . تتلخص مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما مفهوم الفساد الإداري وخصائصه وأنواعه؟

- ماهي آليات مكافحة الفساد الإداري بالمملكة؟
- ما هي الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد؟

ثانياً: هدف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- بيان مفهوم الفساد الإداري وأسبابه وصوره.
- تسليط الضوء على آثار الفساد الإداري وآليات مكافحته.
- تناول جهودات المملكة العربية السعودية في هذا المجال.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة لما للفساد الإداري من خطورة على الصعيد المحلي والدولي فقد يمثل تحدياً كبيراً للحكومات والمجتمعات في أنحاء العالم جميعه لذلك جاءت أهمية الدراسة لعرض جهود وآليات مكافحته وطرق علاجه في أنظمة المملكة العربية السعودية باعتبارها تمثل نموذجاً يحتذى به في هذا المجال ويمكن أن تستفيد منه كثير من الدول لوضع نظام متكامل لمكافحة الفساد الإداري.

رابعاً: منهج الدراسة:

اقتضت الدراسة تناول الموضوع وفقاً للمنهجين الآتين:

1. الوصفي التحليلي: والذي يتناول كافة المعلومات المتصلة بموضوع الدراسة من خلال استخلاص الأفكار النظرية من المراجع القانونية المختلفة ومن الأبحاث والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

2. المنهج الاستقرائي: باستقراء وتناول المواد النظامية جميعها ذات الصلة بمكافحة الفساد الإداري

في النظام السعودي.

خامساً: الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تحدثت عن الفساد الإداري من حيث المفهوم والآليات وقد تم تناوله من زوايا مختلفة وبشكل عام مع اختصار بعضها على قوانين معينة. ومن الدراسات الحديثة التي تم الاطلاع عليها التي تناولت موضوع الدراسة:

د. شيريهان ممدوح حسن أحمد:

جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)

حيث شملت الدراسة جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية الإداري والمالي ولكن الباحثة اقتصرت دراستها على الفساد الإداري فقط وتناولته بشيء من التفصيل وتضمن آخر المستجدات في هذا المجال بحكم التخصص.

مفهوم الفساد الإداري وأنواعه وخصائصه:

مفهوم الفساد الإداري:

مفهوم الفساد الإداري في اللغة:

جاء في المعجم الوسيط⁽¹⁾ على أنه الخلل و الاضطراب و يقال أفسد الشيء . أي أساء استعماله. و يُفسد بالضم (فساداً) فهو فاسد و المفسدة ضد المصلحة.

-فسد : الفاء و السين و الدال كلمة واحدة ، و هو أصل يدل على خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً . و الجمع فَسَدَى ، و الاسم الفَسَادُ - يقال : فسد الشيء يفسد فساداً ، و هو فاسد أي : بطل و اضمحل . و الفساد نقيض الصلاح و قالوا : هذا الأمر مفسدة لكذا أي : فيه فساد . فالفساد : التلف ، و العطب ، و الاضطراب ، و الخلل ، و الجرب ، و القحط ، و إلحاق الضرر⁽²⁾ .

الفرع الثاني: مفهوم الفساد الإداري شرعاً :

الفساد في الشريعة الإسلامية يستمد معانيه من القرآن الكريم الذي تناوله في آيات كثيرة و كلها تنهي عنه و تحذر منه و هناك آيات تحدد صراحة الجزاء المترتب على المفسدين ، كما في قوله تعالى : {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} ⁽³⁾ وقوله تعالى : {فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَنَّهُونَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ} ⁽⁴⁾ . وقوله تعالى : {وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَسَبًا عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كَلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} ⁽⁵⁾ ، و يعد الفساد من الأمور المنكرة و المحرمة في الإسلام و نهت عنه الكثير من الآيات القرآنية و كذلك ورد لفظ الفساد في السنة النبوية : ففي حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إن الإسلام بدأ غريباً و سيعود غريباً ، خطوي للغرباء قالوا : يا رسول الله ، وما الغرباء؟ « الذين يصلحون عن فساد الناس) ⁽⁶⁾ و كذلك حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (الا ابركم بأفضل من درجة الصيام و الصلاة و الصدقة قالوا : بلى ، قال : صلاح ذات البين ، فإن فساد ذات البين هي الحالقة) . ⁽⁷⁾

الفرع الثالث: مفهوم الفساد الإداري في الاصطلاح:

الفساد بمفهومه العام هو عبارة عن سلوك يصدر عن الفرد بقصد أو بنية مسبقة. والفساد الإداري عبارة عن سلوك منحرف يصدر عن الموظف العام في المجال الإداري يهدف من ورائه للتربح من المهنة والحصول من الوظيفة العامة التي يؤديها على فوائد مادية أو معنوية. وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد الإداري أنه (إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة)⁽⁸⁾ . والفساد في اصطلاح المعاصرين استغلال النفوذ والسلطة لتحقيق مكاسب شخصية⁽⁹⁾.

كما يمكن تعريفه بأنه سلوك منحرف عن الواجبات الأساسية للعمل، ينجم عنه حصول صاحب المصلحة العامة على فائدة. و هو لا يقتصر على قطاع معين بل قد يمتد إلى أبعد من ذلك فيشمل كافة قطاعات الدولة و القطاع الخاص⁽¹⁰⁾ . وكثير من فقهاء القانون عرف الفساد الإداري من ناحية قانونية. بأنه

(السلوك الذي ينطوي على انتهاك القواعد القانونية الرسمية التي يفرضها النظام على المواطنين)⁽¹¹⁾. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الفساد ينحصر في مخالفة القانون و تجاوزه في إطار ممارسة الوظيفة العامة. و قد جاء مفهوم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد العام بأنه ظاهرة و عرفته اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد : (بالأعمال و الممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تجرمها الاتفاقية)⁽¹²⁾.

ومما تقدم نتفق الباحثة مع التعريف القائل بأن: (الفساد الإداري هو عبارة عن السلوك الإداري الفردي أو الجماعي الذي ينحرف بالوظيفة العامة عن واجباتها وأهدافها المرسومة لاعتبارات شخصية بتفضيله المصلحة العامة بدون وجه حق في ظل مخالفة القوانين والمعايير الأخلاقية السامية للمجتمع).⁽¹³⁾

خصائص الفساد الإداري وأنواعه:

الفرع الأول: خصائص الفساد الإداري:

تحديد خصائص الفساد من الأشياء المهمة و الضرورية من أجل وضع الآليات المناسبة لمحاربتة و

هي كما يلي :

1- السرية :

تتصف أعمال الفساد الإداري بالسرية بشكل عام و تباين الوسائل و الأساليب تبعاً للجهة التي تمارسه. و يتصف بالسرية لما يتضمنه من نشاط غير مشروع نظاماً أو مرفوض من المجتمع أو الاثنين معاً و تختلف أساليب السرية لعملية الفساد على حسب الجهة التي تمارسه و أطراف الفساد الإداري تتميز بالخبرة والحكمة ما يجعلهم غالباً خارج دائرة الاتهام والقدرة على الإفلات من يد العدالة.

2- اشتراك أكثر من طرف في الفساد:

قد يقع الفساد من شخص واحد ، و لكن عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص ، وذلك بسبب العلاقات التبادلية للمنافع و الالتزامات بين أطراف العملية إذ إن الفساد تعبير عن اتفاق إرادة صانع القرار و المؤثر بتكيفه مع إرادة أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة تخدم مصالحهم⁽¹⁴⁾.

3- سرعة الانتشار :

يتميز الفساد بخاصية سرعة الانتشار، والفساد الإداري ينتشر في المجتمع و ينمو و يزدهر فيه عندما يجد البيئة الحاضنة له و ضعف الآليات التي تحد منه.

4- الفساد الإداري يعوق التطور و التنمية و الاستثمارات.

لأنه في كثير من الأحيان يرتبط بمظاهر التخلف الإداري السائدة مثل تأخير المعاملات ، والتغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت كل ذلك يؤدي إلى وقوع الفساد و يرتبط في بعض صورته بالنشاط الإجرامي⁽¹⁵⁾.

5- الفساد من الجرائم العمدية.

لا يتصور في جرائم الفساد الخطأ، فالموظف الذي يتسبب خطأه هدرًا للأموال يمكن أن يحاكم بتهمة فساد وإن كان يمكن محاسبته إدارياً أو جنائياً. وهو يُعدّ من الجرائم الخطرة على المجتمعات. لتحقيق نتيجة مادية في غالب الأحيان بل يمكن القول بتحقيق نتيجة بمفهومها القانوني المجرد الذي يتمثل في المصلحة التي يحميها القانون الجنائي⁽¹⁶⁾.

أنواع الفساد الإداري:

إن الفساد الإداري له صور متعددة لا يمكن حصرها في صور محددة بل متغيرة من ظرف إلى آخر و من مجتمع إلى آخر، لكنها تشترك في الاستغلال غير المشروع للوظيفة العامة من أجل المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة ، حيث إنّ جرائم الفساد الإداري ترتكب في الغالب الأعم من الموظف العام ، لذلك التعريفات سواء من اتفاقية الأمم المتحدة أو اجتهادات بعض الفقهاء القانونيين عرّفت ، الفساد الإداري بأنه (استغلال الموظف أو الشخص لمنصبه لتحقيق مصالح شخصية)⁽¹⁷⁾.

وينقسم الفساد الإداري إلى أربع مجموعات رئيسية وهي:

1. الانحرافات التنظيمية: - و يقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهام وظيفية و التي تتعلق بصفة أساسية بالعمل ومن أمثلتها عدم الالتزام بأوامر و تعليمات الرؤساء و عدم تحمل الالتزامات و افشاء أسرار العمل⁽¹⁸⁾.
2. الانحرافات السلوكية :- و يقصد بها تلك التي يرتكبها الموظف و تتعلق بمسلكه الشخصي و تصرفه و منها سوء استعمال السلطة و المحسوبية الواسطة فيستعمل بعض الموظفين الواسطة شكلاً من أشكال تبادل المصالح و عدم بذل المتوقع منهم من مجهود الأمر الذي يؤثر على العمل⁽¹⁹⁾.
3. الانحرافات المالية:- و يقصد بها المخالفات المالية و الإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف ، و منها مخالفة القواعد و الأحكام المالية و تبديد الأموال العامة والانتفاع بها . هذا و إن أغلب حالات الفساد الإداري ترتكب من خلال مخالفة القواعد المالية لما فيها من علاقة مباشرة مع عامل الإغراء الأول وهو المال و يطلق على هذه المخالفات الفساد المالي ويسميا البعض التربح من أعمال الوظيفة وهي في جوهرها استغلال للوظيفة ذاتها للحصول على ربح أو فائدة؛ لأن الهدف الأول و الأخير منها الحصول على المال⁽²⁰⁾.
4. الانحرافات الجنائية :- نجد أن صور الفساد الإداري متوفرة في الأداء الوظيفي بأشكال متعددة ، منها ما ذكرته القوانين الجزائية فعدت كل فعل من هذا القبيل هو جريمة يعاقب عليها النظام و من الجرائم التي تخل بواجبات الوظيفة (الرشوة) الاختلاس ، تجاوز حدود الوظيفة ، وهذا التوصيف لا يعني قصر جرائم الفساد بهذه الصور من الجرائم ، إذ تُعدّ العديد من الجرائم الأخرى غير التي ذكرت من صور الفساد الإداري منها على سبيل المثال لا الحصر (جريمة تزوير المحررات الرسمية ، التوسط أو الرجاء أو التوصية ، استغلال النفوذ)⁽²¹⁾ وأكثرها شيوعاً الرشوة و اختلاس المال العام وقد حرصت الأنظمة الجزائية بالمملكة العربية السعودية على تقرير أنظمة لمواجهة جرائم الفساد الإداري .

آليات مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية:

آليات مكافحة الفساد على المستوى الوطني :

شهد ملف مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية تطوراً ملموساً في مواجهة الفساد المالي والإداري بشتى صوره. في إطار عملية متكاملة ضمن رؤية المملكة 2030، انطلقاً من إدراك المملكة أن

الفساد له تأثيره وخطورته اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وثقافياً. وقد اتبعت المملكة العربية السعودية في محاربة الفساد نهج الشريعة الإسلامية انطلاقاً من قوله تعالى:

{وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ} (22) و تمسكها بالدين الإسلامي في الحكم حسب نصوص النظام الأساسي للحكم إضافة إلى أنظمة الجهات الرقابية المتمثلة في مجلس الوزراء و مجلس الشورى. وترسيخاً لمبدأ رقابة الله سبحانه وتعالى والرقابة الذاتية وتبذل المملكة جهوداً كبيرة لمكافحة الفساد الإداري والتصدي له و قد وضعت المملكة خطة ذات محاور متكاملة الجوانب تدفعها الإدارة العليا لمكافحة الفساد الإداري. و يقع عبء مكافحة جرائم الفساد في المملكة على عاتق أكثر من جهة حكومية معنية تعمل جنباً إلى جنب في سبيل تحقيق الإصلاح الإداري والتصدي لكافة أنواع الفساد الإداري ومن هذه الجهات: جهات ضبطية، رقابية، تحقيقية، قضائية سنوضح في الآتي أهم الأساليب والآليات المتبعة لتحقيق برنامج مكافحة الفساد الإداري:

أولاً- الرقابة الإدارية:

تتركز الرقابة الإدارية السليمة على وضع الأساليب والإجراءات التي من شأنها أن تعمل على سير العمل الإداري وكشف الانحرافات الإدارية ومعالجتها. ويكون ذلك من خلال الرقابة التي تقوم بها السلطة بواسطة أحد الأجهزة الإدارية وهي قسمان:

1. الرقابة الداخلية (الرئاسية) وهي التي يباشرها الرؤساء على مرؤوسيههم ، سواء أكانت رقابة على الأشخاص أو رقابة على الأعمال (23).

2. الرقابة الصادرة عن جهاز إداري آخر مستقل مختص بمراقبة الأعمال الإدارية وفي هذا الإطار تشكلت بالمملكة أجهزة وهيئات تقوم بمكافحة الفساد و المحاسبة و تحقيق الشفافية منها : (الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. والتي نصت على إنشاء الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، و ديوان المراقبة العامة وديوان المحاسبة و هيئة الرقابة والتحقيق ومؤسسات أخرى) كما صدرت الأوامر الملكية بتشكيل لجان عليا لمكافحة الفساد وقدمت الدعم للجهات المختصة بمكافحة الفساد و سوف أقوم بتناول هذه الأجهزة بشيء من التفصيل:

أولاً: الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

تعد الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد منهجاً وطنياً مثالياً للعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد وحماية النزاهة حيث جعلت مكافحة الفساد واجباً وهدفاً وطنياً لاتنفرد به جهة أو فئة دون غيرها وإنما تشترك فيه مكونات الوطن كلها من السلطات والأجهزة والتنظيمات والشركات والمؤسسات وفئات أفراد المجتمع ومؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات والجمعيات (24).

حددت الاستراتيجية الوطنية أهدافاً واضحة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد تتمثل في الآتي: (25).

1. حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره.
2. تحصين المجتمع السعودي ضد الفساد بالقيم الدينية والاخلاقية والتربوية.

3. توجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك واحترام النصوص الشرعية والنظامية.
4. توفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها.
5. الاسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الاقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
6. تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

كما بينت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الوسائل التي ينبغي اتباعها لتحقيق الأهداف المذكورة ، وبلغ عددها (57) وسيلة ضمن آلياتها⁽²⁶⁾ .

ثانياً : الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد):

نصت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة و مكافحة الفساد في باب الآليات على إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد لتتولى المهام التي ترتبط بالشفافية و حماية النزاهة و مكافحة الفساد حيث نشأت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بموجب الأمر الملكي رقم (أ/65)⁽²⁷⁾ .

وترتبط الهيئة بالملك مباشرة، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال التام ماليا وإداريا بما يضمن لها مباشرة عملها بكل حياد ودون تأثير من أي جهة كانت، وليس لأحد التدخل في مجال عملها. ويكون مقر الهيئة الرئيس مدينة الرياض، ولها أن تنشئ فروعاً أو مكاتب لها داخل المملكة بحسب الحاجة⁽²⁸⁾ . وتعمل الهيئة على حماية النزاهة ومكافحة الفساد في الأجهزة المشمولة باختصاصاتها وذلك لخلق بيئة عمل في تلك الأجهزة تتسم بالنزاهة، والشفافية، والصدق، والعدالة، والمساواة وهي تعمل على جانبين: وقائي وعلاجي، إذ يشمل الجانب الوقائي سد الثغرات النظامية المؤدية إلى وقوع الفساد، أما الجانب العلاجي يعمل على تعزيز مبدأ الشفافية و مكافحة الفساد المالي و الإداري بشتى صوره و مظاهره و أساليبه .

وقد تضمن تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الذي وافقت عليه الجهات المتخصصة، إعداد الضوابط اللازمة لعملها و تشمل اختصاصات الهيئة التحري عن أوجه الفساد المالي و الإداري و تحال المخالفات و التجاوزات المتعلقة بالفساد المالي عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق بحسب الحال⁽²⁹⁾ . وفي سبيل ذلك تتولى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المهمات التالية: ⁽³⁰⁾

أ. متابعة تنفيذ الاستراتيجية ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.

ب. تنسيق جهود القطاعين العام والخاص في تخطيط ومراقبة برامج مكافحة الفساد وتقويمها.

ج. تلقي التقارير والاحصاءات الدورية للأجهزة المختصة ودراستها وإعداد البيانات التحليلية في شأنها.

د. جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات، وتصنيفها، وتحديد أنواعها، وتحليلها وتبادلها مع الجهات المختصة ذات العلاقة.

كما تهدف الهيئة الوطنية لحماية النزاهة، إلى مكافحة الفساد بجميع صوره ولها في سبيل تحقيق ذلك الاختصاصات الآتية⁽³¹⁾:

متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها. التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود، المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة. إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق بحسب الأحوال، مع إبلاغ رئيس الجهة التي يتبعها الموظف المخالف بذلك، وللهيئة الاطلاع على مجريات التحقيق ومتابعة سير الإجراءات في هذا الشأن، ولها أن تطلب من الجهات المعنية اتخاذ التدابير الاحترازية أو التحفظية وفقاً لما يقضي به النظام في شأن من توافرت أدلة أو قرائن على ارتكابه أفعالاً تدخل في مفهوم الفساد. وفي جميع الأحوال، إذا رأت الهيئة أن تلك المخالفات والتجاوزات تمثل بعداً مؤسسياً لأي من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة؛ فعليها رفع الأمر إلى الملك لاتخاذ ما يراه. العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها. تشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.

متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة. مراجعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بهدف تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد، والعمل على معالجتها بما يضمن تحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ اختصاصاتها.

اقتراح الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته، وإجراء مراجعة دورية للأنظمة واللوائح ذات الصلة؛ لمعرفة مدى كفايتها والعمل على تطويرها، والرفع بها بحسب الإجراءات النظامية. إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة المالية، وأداء القسم الوظيفي، لبعض فئات العاملين في الدولة، ورفعها إلى الملك للنظر في اعتمادها.

متابعة مدى قيام الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بما يجب عليها إزاء تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد المالي والإداري، والعمل على تعزيز مبدأ المساءلة لكل شخص مهما كان موقعه. متابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تكون المملكة طرفاً فيها.

توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد، والتحقق من صحتها واتخاذ ما يلزم في شأنها. وتحدد اللوائح التنفيذية لهذا التنظيم والآلية والضوابط اللازمة لذلك.

العمل مع الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة وبأهمية حماية المال العام والمرافق والممتلكات العامة، بما يحقق حسن إدارتها والمحافظة عليها.

دعم إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وحث الجهات المعنية ومراكز البحوث المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني على الإسهام في ذلك. نشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره وآثاره وبأهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في هذا الشأن.

تمثيل المملكة في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال. تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد. أي اختصاص آخر يعهد به إلى الهيئة بموجب نصوص خاصة.

ثالثاً: ديوان المراقبة العامة:

هو جهاز مستقل يختص بالرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها⁽³²⁾، مع التحقق من أن كل جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تقوم بتطبيق الأنظمة واللوائح المالية والحسابية وفقاً لنظامها الخاص، عليه يمارس الديوان نوعين من الرقابة وهي الرقابة المالية، ورقابة الأداء.

رابعاً: هيئة الرقابة والتحقيق:

أنشئت الهيئة بموجب نظام تأديب الموظفين وهي تعمل على إجراء الرقابة اللازمة للكشف عن المخالفات الإدارية⁽³³⁾ كما تعمل على رقابة الموظفين في أدائهم لواجباتهم، والتحقيق فيما ينسب إليهم من تقصير⁽³⁴⁾.

كما أنشئت مباحث إدارية ترتبط فنياً وإدارياً بالمباحث العامة تتمثل مهمتها في متابعة ومعرفة متعاطي الرشوة بهدف مكافحة الفساد. وتحليل أسبابها، وتقديم الاقتراحات والحلول للتغلب على هذه المخالفات. كما أن هناك جهات حكومية أخرى مثل: وزارة التجارة والصناعة، وهيئة السوق المالية، ومصحة الجمارك تقوم بدور رقابي وفق الاختصاصات المناطة بها.

ولتعزيز فعالية الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد قامت المملكة العربية السعودية بترتيبات تنظيمية وهيكلية تضمنت عدة نقاط منها⁽³⁵⁾:

أولاً- ضم هيئة الرقابة والتحقيق (التي كانت معنية بالرقابة والتحقيق الإداري) والمباحث الإدارية، إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتعديل اسمها ليكون «هيئة الرقابة ومكافحة الفساد».

ثانياً- إنشاء وحدة تحقيق جنائي في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد تختص بالتحقيق الجنائي في القضايا الجنائية المتعلقة بالفساد المالي والإداري.

ثالثاً- يترتب على الحكم الصادر من المحكمة المختصة بإدانة أي موظف أو من في حكمه بجريمة جنائية تتصل بالفساد المالي أو الإداري، فصله من وظيفته.

الفرع الثاني: الرقابة التنظيمية والقضائية (ديوان المظالم) أولاً: الأطر النظامية:

حيث سنت المملكة عدداً من الأنظمة توضح الانحرافات الإدارية، وتحدد العقوبات المناسبة لها ، و تطبيقها بعدل و حزم دون إفراط أو تفريط . كما تم تقنين جرائم الفساد الإداري.⁽³⁶⁾ ومن أمثلة التشريعات و الأنظمة الوطنية بالمملكة العربية السعودية ذات العلاقة بمكافحة الفساد والتي لعبت دوراً كبيراً في مكافحتها هي:

1. النظام الأساسي للحكم، - نظام مجلس الوزراء. ، نظام مجلس الشورى ، نظام ديوان المظالم ، نظام الاجراءات الجزائية، نظام تأديب الموظفين ، نظام مكافحة الرشوة ، نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. ، نظام الخدمة المدنية ، النظام الجزائي الخاص بتزوير والتزوير، الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد).
ومن الأنظمة الحديثة في هذا المجال نظام الانضباط الوظيفي⁽³⁷⁾ حيث جاء في المادة الثانية منه أن النظام يهدف إلى حماية الوظيفة العامة ، وضمان سير المرفق العام بانتظام ، وحسن أداء الموظف لعمله. كما أشار النظام إلى اختصاص هيئة الرقابة ومكافحة الفساد فيما يتعلق باكتشاف المخالفة والتحري عنها ورفع الدعوى للجهات المختصة في حالة ثبوتها.

يتضح من ذلك أن المنظم السعودي قد عالج العديد من أمثاط الفساد الإداري من خلال تجريمها وفرض العقوبات على مرتكبيها ووضع عدة أنظمة وتم تعديل أخرى وتحديثها لتواكب ما طرأ من تطور وتغيير في أمثاط الفساد الإداري سواء على المستوى المحلي أو الدولي في هذا الشأن⁽³⁸⁾.

ثانياً: الرقابة القضائية:

تمثلة في ديوان المظالم. وهو جهاز قضائي يوقع العقوبات الجنائية المتعلقة بقضايا الفساد الإداري و المالي بدأ إنشاؤه عام 1373 هـ كشعبة لمجلس الوزراء إلى أن تم النص على اختصاصاته على سبيل الحصر في العام 1402 هـ⁽³⁹⁾ ليتحقق بذلك استقلال ديوان المظالم وليصبح هيئة قضاء إداري مستقلة ثم إعادة تنظيمه بموجب إصدار نظام ديوان المظالم في العام 1428هـ و يعتبر الديوان محكمة قضائية وإدارية ومن اختصاصات الديوان ما يتعلق بتأديب الموظف العام والفصل في القضايا الجنائية ذات العلاقة بالوظيفة العامة مثل جرائم التزوير والرشوة و تتكون محاكم الديوان استناداً للمادة (8) من نظامه من المحاكم الإدارية العليا ، ومحاكم الاستئناف الإدارية ، و المحاكم الإدارية ويسعى ديوان المظالم لإرساء العدل والإنصاف و الرقابة القضائية الفاعلة على أعمال الإدارة من خلال الدعاوي أمامه. كما تم فتح دوائر تحقيق في قضايا الفساد بالنيابة العامة، والتوجيه بحماية المبلغين عن قضايا الفساد، بالإضافة إلى إجراءات ومكافحة الفساد بدايةً من القضايا الكبرى وصولاً إلى أصغرها والجهات الضبطية بالمملكة حددها نظام الإجراءات الجزائية حيث حدد من يقوم بأعمال الضبط الجنائي حسب المهام الموكلة إليه.⁽⁴⁰⁾ ورجال الضبط الجنائي هم الأشخاص الذين يقومون بالبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق وتوجيه الاتهام.

الفرع الثالث: وسائل الإعلام والاتصالات:

استخدام التكنولوجيا ضروري في مكافحة الفساد الإداري حيث يظهر الفساد الإداري بسبب غياب الشفافية في العمل الحكومي و عدم الالتزام بتطبيق القوانين إلا أن المملكة قد اتبعت هذه الوسيلة من خلال الحكومة الإلكترونية التي لعبت دوراً كبيراً في الحد من الفساد حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعميق مبدأ الشفافية . و قد أكدت ذلك منظمة مكافحة الفساد الدولي في تقاريرها السنوية⁽⁴¹⁾ . كما عملت على تدريب موظفي الدولة وغيرهم على البرامج التي رأت الهيئة الوطنية أهميتها. حيث قامت الجهات المنوط بها مكافحة الفساد باستخدام وسائل الاعلام في إيصال رسالتها لكل من تريد إيصالها له لأن اشراك المجتمع ومؤسساته أمر مهم في نجاح استراتيجية مكافحة الفساد و من الوسائل التي استخدمتها هيئة مكافحة الفساد الرسائل و المطبوعة و الكتيبات و الملصقات و الرسائل الهاتفية ، و اللوحات المضئية ، و الإذاعة و التلفاز و قد أسهم ذلك كله إلى جانب الوسائل التي ابتكرتها الهيئة في زيادة الوعي و تثقيف المواطنين حول مهمة مكافحة الفساد ، وأهداف الهيئة ، ودورهم في الاسهام في ذلك.

الفرع الرابع: الرقابة الشعبية ورقابة الرأي العام:

تم العمل مع الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة وبأهمية حماية المال العام والمرافق والممتلكات العامة، بما يحقق حسن إدارتها والمحافظة عليها. من خلال المحاضرات و الندوات و المؤتمرات. وقد أعدت الهيئة قواعد لحماية النزاهة، تشتمل على آليات لمنح مكافآت تشجيعية (مادية - معنوية) لموظفي الجهات العامة في الدولة وغيرهم ممن يؤدي اجتهادهم إلى اكتشاف حالات الفساد أو توفير مبالغ للخزينة العامة⁽⁴²⁾ .

كما تم توفير خدمة إلكترونية من قبل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد تمكن المستفيد من تقديم بلاغ عن أي فساد إداري أو مالي في إحدى الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة. وبإمكان أي شخص أن يقدم بلاغا عما يعتقد أنها حالة فساد، وستتحقق الهيئة من الحالة إذا كانت تقع تحت مسؤوليتها، أو تحيلها إلى جهات رقابية أخرى لاتخاذ ما يلزم في شأنها.

مما تقدم يتضح أنه توجد في المملكة العربية السعودية أكثر من جهة تقوم كل منها بأدوار مختلفة هدفها واحد وهو مكافحة الفساد وقد تم توحيد دور هيئة الرقابة والتحقيق ، وهيئة مكافحة الفساد ، والمباحث الإدارية ، لتكون هيئة الرقابة ومكافحة الفساد تقوم بعملها المتكامل في التحري والتحقيق والحكم تحت مظلة متكاملة تؤدي إلى الهدف المنشود ، وأن السلطات العامة الثلاث بالدولة لها دور في مجال مكافحة الفساد الإداري ، وكل واحدة تكمل دور الأخرى : فلا يمكن للسلطة التشريعية أن تكافح الفساد الإداري بمفردها من خلال النظام لأن النظام يتطلب تنفيذاً وهو ما تقوم به السلطة التنفيذية ولا يمكن للسلطة التنفيذية أن تقوم بدورها في هذا المجال بدون إطار تشريعي متكامل ورقابة عليها من السلطة التشريعية كما إن النظام إذا لم يتنفذ أو نفذ بطريقة خاطئة او بتعسف أو ارتكب أفعال مخالفة له عندئذ يأتي دور القضاء الذي يفصل في القضايا المطوَّحة عليه وفق النظام⁽⁴³⁾ .

آليات مكافحة الفساد الإداري على المستوى الإقليمي و الدولي:

الفرع الأول: الجهود الدولية لمكافحة الفساد الإداري :

أصبحت الحاجة ماسة إلى التعاون الدولي لمواجهة الفساد بعد أن أصبح ينظر إليه في الآونة الأخيرة بأنه مشكلة عالمية وتعددت الجهود الدولية المبذولة والتي قامت بها منظمات و جهات دولية انضمت لها

المملكة العربية السعودية لربطها بالجهود الوطنية المبذولة في الداخل .⁽⁴⁴⁾ و يمكن إيجاز أبرز الجهود فيما يلي:-

1- الاتفاقيات الدولية :

تشارك المملكة المجتمع الدولي في محاربة الفساد كذلك من خلال توقيعها و مصادقتها على عدد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد والتي تصب في تعزيز الشفافية و المساءلة و مكافحة الفساد ضمن الإطار العالمي و التواصل مع مؤسسات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد ، و التنسيق معها في تعزيز النشاط الدولي المتعلق بمكافحة الفساد .

حيث أنشئت في عام 1993م منظمة الأمم المتحدة وهي منظمة غير حكومية، تركز جهودها للحد من الفساد وتعد المنظمة الأكثر نشاطاً وفعالية في مجال مكافحة الفساد دولياً وقومياً ولها فروع منتشرة في العديد من دول العالم وقد وضعت المنظمة ميثاق لمكافحة الرشوة في عقود الصفقات العامة الكبيرة. وقد ساهمت على مختلف مستوياتها الإدارية بجهود مكافحة الفساد، إذ تبنت الجمعية العامة قراراتين بشأن الفساد. كما وقعت عام 2003م اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و تعد هذه الاتفاقية من أبرز المواثيق الدولية التي أقرتها و قد انضمت لها المملكة في العام 2004م وتم لاحقاً المصادقة عليها وتعتبر المملكة من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقية و البروتوكولات المكملة لها والتي تضمنت تجريم الفساد و تدابير مكافحته كما شاركت المملكة بشكل فعال في صياغة مسودة اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد. وتلزم هذه الاتفاقية الدول التي توقع عليها بتجريم و مقاضاة أعمال الرشوة و الاختلاس و إساءة استعمال السلطة، كما تلزم الدول الأطراف بإنشاء هيئة أو هيئات تتولى منع الفساد، بحيث تتمتع بالاستقلالية و أن تتوافر لها الصلاحيات و الموارد البشرية و المادية . ومن هذا المنطلق حرصت المملكة على مشاركة المجتمع الدولي اهتمامه في محاربة الفساد من خلال حرصها على عقد الاتفاقيات وامتداداً لهذا الاهتمام وضعت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة و مكافحة الفساد حيث أكدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على مبدأ التعاون الدولي بشأن مكافحة الفساد. ووقعت بعض الاتفاقيات وجاءت النصوص النظامية من وسائل تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة و مكافحة الفساد، متضمنة تأكيد و تعزيز التعاون العربي والإقليمي و الدولي، عن طريق الاستفادة من خبرات الدول و المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية في مجال حماية النزاهة و مكافحة الفساد و الرشوة و الانضمام إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة⁽⁴⁵⁾ و قد اهتمت المملكة بالاتفاقيات الدولية حيث نصت المادة (3) فقرة(11) من تنظيم الهيئة على متابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة و مكافحة الفساد ، و التعاون مع الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية العاملة في هذا المجال⁽⁴⁶⁾ .

كما اكدت على أنه عند الالتزام بمعاهدة أو اتفاقية يتوجب مراعاة السيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وان يكون هناك دور فاعل للمملكة في صياغة بنود هذه المعاهدات والاتفاقيات. كما يتوجب مراعاة مستوى الالتزام والوضوح بين البلدان المتقدمة والنامية. والعمل على حسن اختيار المشاركين بحيث يكونوا من ذوي الاختصاص⁽⁴⁷⁾. وبناءً على تلك النصوص والأحكام نشأت علاقات مع العديد من الدول و الهيئات و المنظمات الدولية و الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمؤسسات الدولية مثل منظمة الشفافية الدولية والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد .

2- المؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية:

أكدت هيئة مكافحة الفساد في نظامها على تمثيل الهيئة للمملكة في المؤتمرات والمحافل الدولية، المتعلقة بالشفافية، وحماية النزاهة لذلك حرصت المملكة على المشاركة في المنتديات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد لتعزيز التعاون الدولي ومنها على سبيل المثال المنتدى الأول لمكافحة الفساد 2001م - واشنطن، والمنتدى الدولي الرابع لمكافحة الفساد 2005م- البرازيل. والاجتماع التأسيسي للهيئة الدولية لمكافحة الفساد الذي عقد في بكين - الصين 2006م⁽⁴⁸⁾ وفي مجال التعاون الثنائي وقعت المملكة مع عدة دول في مجال مكافحة الجريمة و شملت مكافحة الفساد ومن تلك الدول ألمانيا ، و بولندا و إيطاليا. وقدمت المملكة خلال رئاستها لمجموعة العشرين العام 2020 مبادرة الرياض الهادفة لإنشاء منصة عالمية تربط بين أجهزة مكافحة الفساد حول العالم وبذلك تعمل المملكة على وضع نواة للتعاون الدولي لمكافحة الفساد، من خلال منصة عالمية تربط بين أجهزة مكافحة الفساد حول العالم، وتوفر قاعدة بيانات موثوقة في تحقيق التعاون الأمثل في محاربة الفساد، وضبط الأموال المنهوبة وإعادتها لخزينة الدول المتضررة، وبما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة وخلق بيئات تتمتع بالنزاهة والشفافية والالتزام بالأنظمة⁽⁴⁹⁾

الفرع الثاني: الجهود الإقليمية لمكافحة الفساد الإداري:

في ضوء النصوص النظامية من وسائل تحقيق أهداف الاستراتيجية والتي تضمنت تأكيد تعزيز التعاون العربي والإقليم والدولي والتي جاء فيها ضرورة العمل على تحقيق المزيد من التعاون الفعال. والمساعدة القانونية المتبادلة. وتبادل المعلومات والرأي والخبرات في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية، والإسلامية، والصديقة. وتطبيقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية، و لتكون متوافقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أنشأت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد عام 2009م بناءً على نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد تحت مظلة جامعة الدول العربية ، و صادقت عليها المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/36 بتاريخ 3/6/1433هـ ، وهو ما يضع ظاهرة الفساد الإداري و المالي في الواجهة و يحمل الحكومات العربية مسؤولية معالجتها وتم تنسيق الجهود مع محيط مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

و قد انضمت معظم الدول العربية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ، لكن عدد الدول التي شكلت هيئات مستقلة سعي دول هي : المملكة العربية السعودية ، فلسطين، الأردن، اليمن، المغرب، الجزائر، مصر، و أصبح لبعض هذه الدول قوانين لمكافحة الفساد. وقد كان لجامعة الدول العربية جهودها في مكافحة الفساد ، ولعل من أهم هذه الجهود المشاركات الفعالة للمجموعة العربية و للمثلي مجلسي وزراء الداخلية و العدل العرب في صياغة كلاً من (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) التي انعقدت في الفترة من 12-15/12/2000م ، حيث شملت أحكامها تجريم الفساد في المادة رقم 8 ، ووقعت في 26 نوفمبر 2002م و لم تصدق ، وكذا مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انعقدت في فيينا 2003م.⁽⁵⁰⁾

الخاتمة:

بما أن الفساد الإداري في نظر الجميع ظاهرة مرفوضة يجب مكافحتها والتخلص منها وحماية المجتمع من آثارها السلبية وشروها ولكن لكي تكون المعالجة فعالة وشاملة يفترض معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور واستشراء حالات الفساد في المجتمعات ولما كانت أسباب الفساد الإداري كثيرة ومتباينة فإن طرق الوقاية ووسائل العلاج هي الأخرى كثيرة ومتباينة ، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على كل ذلك حيث تم تناول موضوع الفساد الإداري من خلال مبحثين تعرفنا من خلالها على (ماهية الفساد الإداري وأنواعه وخصائصه وآليات مكافحته واستعراض تجربة المملكة العربية السعودية). وختاماً لهذه الدراسة سنوضح ما توصلنا له من نتائج ونضيف بعض المقترحات:

نتائج :

1. يعد الفساد من أخطر القضايا التي تواجه الدول، فهو أداة قد تعطل حركة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأن الفساد الإداري ظاهرة تكاد تكون عامة وملموسة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، ولكن الاختلاف هو درجة انتشارها ومدى شعور الناس بوجودها وآليات مكافحتها. ولكي تكون استراتيجيات و آليات مكافحة الفساد الإداري فاعلة لابد ان تكون متوافقة ومتماثلة مع أنواع الفساد الإداري وأسبابه .
2. إن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله من المبادئ الثابتة في الشريعة الإسلامية والانظمة الدولية وهما أن المملكة العربية السعودية تستمد انظمتها من مبادئ واحكام الشريعة الاسلامية بالاستقلالية وفقا لنصوص النظام الأساسي للحكم بالمملكة لذلك عنيت بحماية النزاهة والأمانة والتحذير من الفساد ومحاربه بكل صوره واشكاله، فقد تحركت المملكة بحزم وقوة لمكافحته والتصدي له باتخاذ جميع الاجراءات النظامية، وتقديم الدعم اللازم للجهات المختصة المعنية بمكافحته.
3. بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد ببرامج إصلاح شاملة حظي بدعم القيادة واتخذت مجموعة من الإجراءات من أجل السير في مكافحة الفساد منها ما هو داخلي على المستوى الوطني مثال سن الأنظمة وإنشاء هيئات رقابية مستقلة للوقاية من الفساد ومكافحته والعمل على بناء جهاز قضاء إداري يتمتع بالاستقلالية. ومنها ما هو متعلق بالتعاون الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية.
4. ان تقليل وتضعيف العلاقة المباشرة بين المواطن (طالب الخدمة) والموظف باستخدام تقنية المعلومات كالحكومة الالكترونية يؤدي للحد من ظاهرة الفساد الإداري المتمثلة في الرشوة والمحسوبية وإساءة استعمال السلطة وخاصة وأن هذه الآلية اثبتت نجاحها في العديد من الدول منها المملكة العربية السعودية .

المقترحات:

1. التركيز على الرقابة الذاتية بتنمية الوازع الديني لدى الموظف وتعزيز القيم الإيجابية الوطنية وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الذاتية. وعقد دورات تدريبية لموظفي الدولة للتعرف على لوائح السلوك الوظيفية.

2. لابد أن تستفيد كثير من الدول من تجربة المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد الإداري باستخدام الحكومة الالكترونية لأنها تؤدي إلى تحسين الأداء وسرعة الإنجاز وفعالية التنفيذ وتحقيق الشفافية ومن ثم القضاء على الفساد الإداري وتوحيد جهود أجهزة الرقابة تجنباً لتداخل الاختصاصات والقرارات الصادرة عنها.
3. تفعيل دور وسائل الإعلام من خلال إقامة برامج هادفة تقدم إرشادات للمواطنين عامة والموظفين خاصة، وتقدم شروحات لطرق التبليغ، والتعرف بالجهات المسؤولة عن مكافحته والعقوبات التي تطبق على المخالفين.
4. لابد من تضافر الجهود وتوحيد الآليات بين الدول حيث أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تتحقق بشكل أفضل بتعزيز التعاون بين الأجهزة المختصة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي حيث أن الفساد أصبح ظاهرة دولية متعددة الأبعاد.
5. إضافة النزاهة ومكافحة الفساد كمقرر دراسي ضمن مقررات كليات الحقوق.

الهوامش:

- (1) انظر : المعجم الوسيط ، تأليف مجموعة من اللغويين ، الجزء الثاني ، دار الفكر ، ط 2 ، ص 688.
- (2) ابن فارس، مجمع مقاييس اللغة، باب الفاء و السين، ج 2 ، ص 354 ، ابن منظور ، لسان العرب ، باب الدال فصل السين ، ج 3 ، ص 335 .
- (3) سورة المائدة، الآية (33).
- (4) سورة هود ، الآية (116) .
- (5) سورة البقرة ، الآية (60) .
- (6) اخرجه الترمذي في (سنته) كتاب الايمان ، باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريباً (حديث) : 2629 (19/5) وقال حديث حسن .
- (7) اخرجه الترمذي في (سنته) صفة القيامة ، باب (56) (حديث 2509) ج 4 ص 573.
- (8) د. هاشم الشمري ، الفساد الإداري و المالي ، الأردن ، 2011 ، ط1 ، ص 18 .
- (9) د. هيفاء بنت أحمد باخشوين ، الضوابط الشرعية لمكافحة الفساد المالي ، مجلة العدل ، العدد72، محرم 1437هـ ، ص 129.
- (10) د. هاشم الشمري ، المرجع السابق ص 29 .
- (11) د.محمد السامرائي آل درج ، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، الاردن ، دار وائل للنشر، ط1، 2019م، ص 30.
- (12) المادة الأولى من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد لعام 2003م .
- (13) أ.د. علاء فرحان طالب ، استراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي ، الأردن ، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2014م، ص 24.
- (14) د. محمود محمد معابدة، الفساد الإداري و علاجه، عمان، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2011م، ط 1 .
- (15) د. لوي أديب العيسى ، الفساد الإداري والبطالة ، الأردن ، دار مكتبة الكندي ، ط 1 ، 2014م / 1435هـ، ص 71.
- (16) محمد السامرائي آل دراج ، مرجع سابق ، ص 37 .
- (17) د. عمر موسى جعفر القرشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، 2015م ، ص 111.
- (18) د. بلال خلف السكارنة ، الفساد الإداري ، عمان ، دار وائل للنشر ، ط1، ص 30 .
- (19) د. لوي أديب العيسى ، مرجع سابق ، ص 61 .
- (20) د. خالد بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ ، الفساد الإداري - أمماته وأسبابه وسبل مكافحته ، رسالة دكتوراه ، الرياض ، 2007م ، ص 53.
- (21) د. عصام عبد الفتاح مطر ، جرائم الفساد الإداري ، الفساد الإداري ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة، 2011، ص 12.
- (22) سورة القصص ، الآية (77) .

- (23) د. محمود محمد معاودة ، مرجع سابق ، ص 274 .
- (24) د. محمد بن عبدالله الشريف ، النزاهة في مواجهة الفساد (تجربة المملكة العربية السعودية) ، الرياض، العبيكان طبعة 1 ، 1437هـ / 2016م ، ص 42.
- (25) الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (43) بتاريخ 1428 / 2 / 1هـ.
- (26) د. محمد بن عبد الله الشريف، مرجع سابق، ص 40.
- (27) الأمر الملكي رقم (أ/65) الصادر بتاريخ 13/4/1432 هـ .
- (28) المادة (2) من نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- (29) د. محمد بن براك الفوزان، المفاهيم والأبعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، الرياض، ط1، 2012م، ص 295.
- (30) أنظر: آليات الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
- (31) المادة (3) من نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/65) بتاريخ 13/4/1432هـ.
- (32) المادة (7) من نظام ديوان المراقبة العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/9) بتاريخ 11/2/1391هـ.
- (33) المادة (5/1) من نظام تأديب الموظفين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/7 بتاريخ 1 / 2 / 1391هـ .
- (34) د. شيريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية ، المجلة القانونية . 2021 م ، ص15.
- (35) الأمر الملكي رقم (أ/277) بتاريخ 15/4/1441هـ.
- (36) أ. أحمد بن محمد سالم ، مقال عن جهود المملكة العربية السعودية في مجال حماية النزاهة ومكافحة ، جريدة الرياض ، الأثنين 24 ذي القعدة 1431 هـ - 1 نوفمبر 2010م - العدد 15470.
- (37) نظام الانضباط الوظيفي الصادر بالأمر الملكي رقم (م/18) بتاريخ 08/2/1443هـ.
- (38) د. خالد بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ ، مرجع سابق ، ص 47 .
- (39) المرسوم الملكي رقم (م / 51) بتاريخ 17/7/1402هـ
- (40) المادة (26) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/2) بتاريخ 22 / 1 / 1435هـ.
- (41) محمد عبدالغني حسن هلال ، مقاومة و مكافحة الفساد ، مصر ، مركز تطوير الأداء و التنمية، 2006م، ص 127.
- (42) المادة (13) من نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ،
- (43) د. عمر موسى جعفر القرشي، مرجع سابق ، ص 141.
- (44) د. هيفاء بنت أحمد باخشوين ، مرجع سابق ، ص 177.
- (45) د. محمد بن عبد الله الشريف، مرجع سابق، ص 153.
- (46) المادة (3) فقرة (11، 19) من نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- (47) الفقرة (7) من وسائل تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
- (84) د. محمد بن براك الفوزان، مرجع سابق، ص 312.
- (49) د. عبدالرحمن بن علي الشهري، جهود المملكة العربية السعودية لمحاربة الفساد وذلك بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفساد، موقع جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، 4/5/1443هـ .
- (50) د. شيرهان ممدوح حسن أحمد ، مرجع سابق ، ص 25.

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: السنة النبوية.

ثالثاً: المراجع:

- المعجم الوسيط ، تأليف مجموعة من اللغويين ، الجزء الثاني ، دار الفكر ، ط 2 .
- (1) ابن فارس، مجمع مقاييس اللغة، باب الفاء و السين، ج 2 ، ص 354 ، ابن منظور ، لسان العرب ، باب الدال فصل السين ، ج 3 .
- (2) (الشمري) هاشم الشمري، (2011) ، الفساد الإداري و المالي ، الأردن ، ط 1 .
- (3) (آل درج) محمد السامرائي ، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، الاردن ، دار وائل للنشر، ط1، 2019م.
- (4) (طالب) علاء فرحان ، استراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي ، الأردن ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، 2014م.
- (5) (معاودة) محمود محمد، (2011م) ، الفساد الإداري و علاجه، عمان، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط1.
- (6) (العيسى) ،لوي أديب العيسى، (2014م / 1435هـ) ، الفساد الإداري والبطالة ، الأردن ، دار مكتبة الكندي ، ط 1 ، ، ص 71 .
- (7) (السكرانة) ، بلال خلف السكرانة، () الفساد الإداري ، عمان ، دار وائل للنشر ، ط1.
- (8) (مطر) عصام عبد الفتاح (2011م)، جرائم الفساد الإداري ، الفساد الإداري ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة.
- (9) (آل الشيخ) خالد بن عبدالرحمن بن حسن ، (2007م) الفساد الإداري - أمهاته وأسبابه وسبل مكافحته ، رسالة دكتوراه ، الرياض .
- (10) (الفوزان) حمد بن براك الفوزان، (2012م) ، المفاهيم والأبعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، الرياض، ط1، ، ص 295.
- (11) (أحمد). شريهان ممدوح حسن 2021م ، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية ، المجلة القانونية ..
- (12) (السالم) أحمد بن محمد السالم، (الأثنين 24 ذي القعدة 1431 هـ - 1 نوفمبر 2010 م)، جهود المملكة العربية السعودية في مجال حماية النزاهة ومكافحة ، جريدة الرياض ، العدد 15470.
- (13) (القرشي) عمر موسى جعفر القرشي، (2015م) أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 1 .
- (14) (باخشوين) هيفاء بنت أحمد ، (محرم 1437هـ) الضوابط الشرعية لمكافحة الفساد المالي ، مجلة العدل، العدد72.
- (15) (الشريف) محمد بن عبدالله الشريف، (1437هـ / 2016م)، النزاهة في مواجهة الفساد(تجربة المملكة العربية السعودية) ، الرياض ، العبيكان طبعة 1 .

- (16) (الشهري) عبدالرحمن بن علي ، (4/5/1443 هـ) جهود المملكة العربية السعودية لمحاربة الفساد وذلك بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفساد“، موقع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- (17) (هلال) محمد عبدالغني حسن، (2006م)، مقاومة و مكافحة الفساد ، مصر ، مركز تطوير الأداء و التنمية .

رابعاً: الأنظمة:

- (1) نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/65) بتاريخ 13 / 4 / 1432هـ.
- (2) نظام ديوان المراقبة العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/9) بتاريخ 11/2/1391هـ.
- (3) نظام تأديب الموظفين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/7 بتاريخ 1 / 2 / 1391هـ .
- (4) نظام الانضباط الوظيفي الصادر بالأمر الملكي رقم (م/18) بتاريخ 8/2/1443هـ
- (5) نظام الإجراءات الجزائية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/2) بتاريخ 22 / 1 / 1435هـ.
- (6) إتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد لعام 2003 م .